

Distr.  
LIMITED

## الجمعية العامة

A/C.2/45/L.96  
12 December 1990  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

UN Doc. A/45/L.96

DEC 14 1990

الدورة الخامسة والأربعون

اللجنة الثانية

البند ٧٩ (ج) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : استعراض  
وتقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير  
للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا

مشروع قرار مقدم من السيد أحمد أمزيان (المغرب) ،  
نائب رئيس اللجنة ، بناء على المشاورات غير الرسمية  
التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/45/L.57

تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، فضلا عن قرارها ١٨٦/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٢٣٠/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا ككل ،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الذي اعتمده في دورتها الاستثنائية

الثامنة عشرة<sup>(١)</sup> الذي أعلنت فيه جملة أمور ، من بينها أن من العناصر الأساسية وقف التهميش المتزايد لأقل البلدان نموا وإعادة تنشيط نموها وتنميتها عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية شاملة وتدبير دعم دولية<sup>(٢)</sup> ،

وإذ تؤكد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع التي شددت الدول الأعضاء فيها على جملة أمور ، من بينها ضرورة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات ، واعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير إلى أن الهدف الأساسي من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات هو وقف زيادة التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لهذه البلدان ، وإعادة تنشيط نموها وتنميتها والتعجيل فيهما وكذلك السير بها ، في إطار هذه العملية ، على طريق النمو والتنمية المطردين ،

وإذ تعيد تأكيد المبادئ الأساسية المجملية في برنامج العمل كأساس للعمل الذي تقوم به أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية ، بما فيهم المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية ، لتعزيز تحول اقتصادات هذه البلدان تحولا أساسيا موجها نحو النمو ،

وإذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي رسميا ، حسبما ورد في إعلان باريس ، بتنفيذ برنامج العمل طوال التسعينات ،

وإذ تشدد على أن النجاح في تنفيذ برنامج العمل يعتمد على تقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة من أجل نمو أقل البلدان نموا وتنميتها ،

---

(١) القرار د ١ - ٣/١٨ ، المرفق .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ١٣ .

- ١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (٣) ؛
- ٢ - تؤيد إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا ، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ؛
- ٣ - تعرب عن تقديرها لحكومة فرنسا وشعبها نظرا لاستضافتهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، فضلا عما أبدياه من حسن وفادة ، وما وفراه من ترتيبات ممتازة للمؤتمر وما قدماه من مساهمة هامة فيما تمخض عنه من نتائج ؛
- ٤ - تطلب إلى جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية والمتعددة الاطراف ، والمؤسسات المالية والمناديق الإنمائية ، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها ، وجميع المنظمات الأخرى المعنية ، أن تخطو خطوات فورية ، ملموسة ، كافية لتنفيذ برنامج العمل ؛
- ٥ - تؤكد من جديد أن أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات والأولويات الوطنية من أجل نموها وتنميتها وعن تنفيذها الفعلي ؛
- ٦ - تحث بقوة جميع البلدان المانحة على تنفيذ التزاماتها في جميع المجالات تنفيذا تاما عاجلا ، على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل ، لتوفير الدعم الخارجي الكافي لأقل البلدان نموا ؛
- ٧ - تقرر أنه ينبغي الاضطلاع دوريا باستعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني والصعيد الاقليمي والصعيد العالمي حسبما يتوخاه ذلك البرنامج ، ولهذه الغاية تقرر أيضا ما يلي :

(١) أن يجتمع الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا ، المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في عام ١٩٩٥ لإجراء استعراض

منتصف المدة لحالة تلك البلدان ، وتقديم تقرير الى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ، والنظر في اتخاذ تدابير جديدة حسب الاقتضاء ؛

(ب) أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في كل من دوراته الربيعية السنوية في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ؛

(ج) أن تنظر الجمعية العامة قرب نهاية عقد التسعينات في عقد مؤتمرات دولية للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا لإجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل والبت في الاجراءات اللاحقة ؛

(د) أن تجري مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقييمات قطاعية على فترات منتظمة ؛

٨ - تلاحظ أن الآليات التي من قبيل اجتماعات المائدة المستديرة الذي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والافرقعة الاستشارية التابعة للبنك الدولي ، تشكل العمود الفقري لعملية الاستعراض القطري ، وتوصي ، في هذا السياق ، بما يلي :

(أ) أن تنظم أفرقة الاستعراض القطرية على أساس وعلى فترات أكثر انتظاما وأن تشمل جميع المانحين المعنيين بالأمر ؛

(ب) أن تنظر أقل البلدان نموا التي ليست لديها أفرقة استعراض قطرية منتظمة في اعتماد عملية استعراض قطرية ؛

(ج) أن يساعد الشركاء في التنمية على تعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نموا لكفالة الدور القيادي لتلك الحكومات في عملية الاستعراض القطرية ؛

(د) أن تقام الصلات اللازمة بين عمليات المتابعة على الصعيد الاقليمي والصعيد العالمي ؛

٩ - تقرر أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية القيام ، كجزء من أعماله الجارية ، بدور مركز التنسيق لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل ومتابعته على الصعيد العالمي ، وأن يواصل تقديم الدعم على الصعيدين الوطني والاقليمي ، بالتعاون مع غيره من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المعنية بالأمر ؛

١٠ - تقرر في هذا الصدد تعزيز البرنامج الخاص لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعني بأقل البلدان نمواً وتزويد ذلك البرنامج بالموارد الكافية لتمكين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من تنفيذ ولايته على نحو فعال فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات تنفيذاً حسن التوقيت ، وتوفير خدمات الأمانة المحددة في تقرير الأمين العام (٣) ؛

١١ - تدعو مجالس الإدارة في أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها وبرامجها إلى اتخاذ التدابير اللازمة الملائمة لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته بطريقة فعالة ، كل في دائرة اختصاصه ووفقاً لولايته ؛

١٢ - تدعو أيضاً الهيئات التحضيرية لجميع الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية المقبلة لمنظومة الأمم المتحدة أن تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ؛

١٣ - تطلب من الأمين العام ، طبقاً للفقرة ١٤٢ من برنامج العمل ، أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة عند تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأمانات اللجان الإقليمية والوكالات الرائدة لمجموعات المعونة ؛

١٤ - تطلب أيضاً من الأمين العام ، وازعة في اعتبارها الدور الذي يؤديه المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وولايته فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل ، أن يزود مكتبه بما يلزم من دعم للأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نمواً ؛

١٥ - تطلب إلى جميع الأجهزة والمؤسسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة إنشاء مراكز تنسيق لأقل البلدان نمواً ، حيثما انعدمت هذه المراكز فعلاً ، وتعزيز المراكز الموجودة لإشراكها بنشاط في مهام التنفيذ طوال التسعينات ؛

١٦ - تدعو جميع الحكومات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأجهزة والمؤسسات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على إجراء مشاورات فيما بينها بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك في سياق تنفيذ برنامج العمل ؛

١٧ - تحث جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية والمتعددة الاطراف ، ومنظمات التكامل الاقتصادي الاقليمي والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لمشكلات أقل البلدان نموا ، وترحب في هذا الصدد بمبادرة حكوه لليابان ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، الى عقد حلقة دراسية في طوكيو في أيار/مايو ١٩٩١ ، بشأن المشكلات الإنمائية لدى أقل البلدان نموا في التسعينات ؛

١٨ - تؤكد أهمية التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية ، وتوصي بشدة ، في هذا الصدد ، بإنشاء آليات للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية لتعزيز الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نموا وتحث الشركاء في التنمية على المساعدة على القيام بمثل هذه الانشط ؛

١٩ - تطلب الى المجتمع الدولي أن يساعد البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من أقل البلدان نموا على معالجة مشكلاتها الخاصة ، بما يتفق مع التوصيات ذات الصلة الواردة في برنامج العمل ؛

٢٠ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم أيضا تقارير ، بصورة متواصلة ، عن تنفيذ أحكام برنامج العمل .

-----